

# نشرة صندوق النقد الدولي

الأزمة المالية العالمية

## منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تتجاوز الأزمة العالمية

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية

١٠ مايو ٢٠٠٩

- سوف يتباطأ النمو في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ليصل إلى ٢,٦% في عام ٢٠٠٩
- تتأثر المنطقة بانخفاض عائدات التصدير وتدفقات الاستثمار وتحويلات العاملين
- لكن التأثير سيكون أخف وطأة بفضل ارتفاع مستوى الاحتياطيات والإنفاق الحكومي في البلدان المصدرة للنفط

لم تسلم منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من تداعيات الأزمة المالية العالمية، ولكن أساسيات اقتصاداتها الجيدة وردود أفعال سياساتها الملائمة واحتياطياتها الضخمة من النقد الأجنبي تعمل على تخفيف أثر الصدمة، حسب آخر تقييم صدر عن صندوق النقد الدولي بشأن المنطقة.

من المحتمل أن يتباطأ النمو في المنطقة مسجلا ٢,٦% في عام ٢٠٠٩ مقارنة بمعدل ٥,٧% في عام ٢٠٠٨، ثم يعاود الانتعاش صعودا إلى ٣,٦% في عام ٢٠١٠.

وفي هذا الصدد، تحدث السيد مسعود أحمد، مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، أمام مؤتمر صحفي عقد في دبي بتاريخ ١٠ مايو حول آفاق الاقتصاد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان، فصرح قائلا إنه "نظرا لامتداد الأزمة الاقتصادية الحالية لتشمل العالم أجمع، فسوف تُخلّف أثرا سلبيا على بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أيضا. غير أن المرجح أن يكون الضرر أخف في هذه البلدان مقارنة بكثير من البلدان الأخرى، وهو ما يرجع في جانب منه إلى الإدارة الاقتصادية والمالية الحذرة كما يرجع إلى قدرة البلدان المصدرة للنفط في المنطقة على السحب من احتياطياتها الكبيرة."

وأضاف السيد أحمد أن هذه الاحتياطيات سوف تساعد على "تخفيف أثر التباطؤ العالمي على اقتصاداتها واقتصادات البلدان المجاورة التي تربطها بها علاقات اقتصادية متنامية." ومن المقرر عقد مؤتمر صحفي آخر يتناول آفاق الاقتصاد في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، وذلك بتاريخ ١١ مايو الجاري في مدينة يريفان عاصمة أرمينيا.

ويشير التقرير إلى أن الأزمة العالمية سوف تؤثر على معظم بلدان المنطقة الاثنتين والعشرين تقريبا، وذلك على نحو مهم مع اختلاف الطرق المؤدية له.

### اقتصادات البلدان المصدرة للنفط تتباطأ ولكنها تواصل دعم الطلب العالمي

يتزايد الشعور بتأثير الأزمة في بلدان الشرق الأوسط المصدرة للنفط – الإمارات العربية المتحدة وإيران والبحرين والجزائر والمملكة العربية السعودية والسودان والعراق وعمان وقطر والكويت وليبيا واليمن – وذلك في الأساس من خلال الهبوط الحاد في أسعار النفط وزيادة ضيق أوضاع الائتمان.

وفي سياق ارتفاع أسعار النفط وزيادة اهتمام المستثمرين بالمنطقة، حققت هذه البلدان نمواً سنوياً بمعدل ٦% تقريباً بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٨. غير أن التنبؤات تشير إلى بلوغ هذا المعدل ٢,٣% في عام ٢٠٠٩ هبوطاً من ٥,٤% في عام ٢٠٠٨، تحت تأثير انخفاض الطلب العالمي على النفط.

ورغم تراجع الإيرادات النفطية، فلا يزال مستوى الإنفاق الحكومي مرتفعاً في معظم البلدان المصدرة للنفط في المنطقة، وهو ما يتيح دفعة تنشيطية مهمة للطلب على المستويين المحلي والعالمي. وفي البلدان التي لا تمتلك حجماً أقل من الموارد المالية – مثل إيران والسودان واليمن – ينبغي أن تعمل الحكومات على ترتيب أولويات الإنفاق، وخاصة إذا استمرت أسعار النفط على مستواها الراهن.

ومن المتوقع أن يسفر انخفاض أسعار النفط وارتفاع الإنفاق عن تحول في مركز الحساب الجاري لدى البلدان المصدرة للنفط ليسجل عجزاً مقداره ١٠ مليار دولار أمريكي تقريباً في عام ٢٠٠٩ بعد أن سجل فائضاً مقداره ٤٠٠ مليار دولار أمريكي في العام الماضي (وذلك مع افتراض بقاء أسعار النفط عند مستوياتها الحالية).

### انتشار التداعيات في القطاعات المالية يستحث ردود أفعال على مستوى السياسات

أدت الأزمة المالية العالمية أيضاً إلى تشديد أوضاع الائتمان في البلدان المصدرة للنفط، لا سيما دول مجلس التعاون الخليجي وغيرها من البلدان ذات النظم المالية الأكثر اندماجاً في الأسواق العالمية. ومع سرعة هبوط أسعار الأصول وزيادة ضيق أوضاع السيولة – الأمر الذي يرجع في جانب منه إلى سحب رؤوس الأموال المضاربة التي بدأ تشغيلها في أوائل ٢٠٠٨ – جاء رد فعل حكومات المنطقة في شكل تدابير لتحقيق الاستقرار في أسواق المعاملات بين البنوك وتخفيف شدة أوضاع السيولة ودعم البنوك التجارية.

## توقعات صندوق النقد الدولي بشأن النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال آسيا (التغير %)

توقعات ٢٠١٠	توقعات ٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	
٣,٦	٢,٦	٥,٧	٦,٠	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
٣,٨	٢,٣	٥,٤	٦,٠	منه: البلدان المصدرة للنفط <sup>١</sup>
٣,٤	٣,٢	٦,٢	٦,٠	البلدان المستوردة للنفط <sup>٢</sup>
٧,٨	٩,٩	١٥,٢	٩,٣	أسعار المستهلكين
٨,٥	١٠,٠	٥,٦	١٠,٣	منها: البلدان المصدرة للنفط <sup>١</sup>
٦,٦	٩,٧	١٤,٤	٧,٦	البلدان المستوردة للنفط <sup>٢</sup>

المصادر: البيانات الواردة من السلطات القطرية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.  
<sup>١</sup> تضم الإمارات العربية المتحدة وإيران والبحرين والجزائر والمملكة العربية السعودية والسودان والعراق وعمان وقطر والكويت وليبيا واليمن.  
<sup>٢</sup> تضم الأردن وأفغانستان وباكستان وتونس وجيبوتي وسوريا ولبنان ومصر والمغرب وموريتانيا.

### البلدان المستوردة للنفط تواجه تباطؤا أيضا

لم تلحق الأزمة آثارا مباشرة تُذكر ببلدان الشرق الأوسط المستوردة للنفط – الأردن وأفغانستان وباكستان وتونس وجيبوتي وسوريا ولبنان ومصر والمغرب وموريتانيا – نظرا للتأثير الإيجابي الذي ترتب على انخفاض أسعار النفط وعلاقتها المحدودة بالأسواق المالية العالمية. غير أن استمرار تعمق الركود عالميا تسبب في إضعاف الاحتمالات المتوقعة لهذه البلدان من حيث الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر والسياحة وتحويلات العاملين.

ونتيجة لذلك، يُتوقع أن يهبط نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في هذه البلدان إلى ٣,٢% في عام ٢٠٠٩ بعد أن بلغ ٦,٢% في عام ٢٠٠٨. وتتأثر هذه المجموعة من البلدان تأثرا أساسيا بتباطؤ النشاط الاقتصادي لدى الشركاء التجاريين – أوروبا والولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي – مما تسبب في انكماش الصادرات واستثمارات النقد الأجنبي، طبقا لما ورد في التقرير. ومن المرجح أن تتأثر السياحة وتحويلات العاملين أيضا، رغم ما تشير إليه البيانات الواردة حتى الآن من استمرار صمود هذين القطاعين إلى حد كبير في مواجهة الأزمة.

وقد تتوافر بعض الحماية للبلدان المستوردة للنفط التي ترتبط بعلاقات تجارية مع دول مجلس التعاون الخليجي بصفة أساسية، نظرا لاستمرار الإنفاق في البلدان المصدرة للنفط. غير أن السيد أحمد قال إن استمرار الركود لفترة طويلة لدى الشركاء التجاريين يمكن أن يُحدِّث أثرا ملموسا على النمو في البلدان المستوردة للنفط، كما يمكن أن يتسبب في ارتفاع البطالة وزيادة الفقر. ومن المتوقع أن تتراجع الضغوط على الفقراء إلى حد ما في سياق الهبوط المتوقع في معدل التضخم إلى ٩,٧% في عام ٢٠٠٩ بعد أن وصل إلى ١٤,٤% في عام ٢٠٠٨ في هذه المجموعة من البلدان.

وتمثل بلدان هذه المجموعة طائفة متنوعة من الهياكل الاقتصادية ومستويات التنمية المختلفة، وهي تعتمد على أنواع مختلفة من التدفقات الأجنبية الوافدة. فبعض البلدان أكثر اندماجا في الأسواق المالية العالمية (مثل الأردن وباكستان ولبنان ومصر)، ولكن بعضها الآخر، مثل أفغانستان، يعتمد بدرجة أكبر على المساعدة الإنمائية الرسمية.

### تحديات السياسة

نظرا للخصائص المتفرقة التي تختص بها المنطقة، ينبغي أن تركز السياسة الاقتصادية على التدابير الأساسية التالية، حسبما أكد السيد مسعود أحمد:

- **الحفاظ على مستوى الإنفاق العام أو زيادته حيثما أمكن:** يُفضّل للبلدان التي لا تشكل مستويات الدين العام فيها مصدرا للقلق أن تحافظ على مستوى نفقاتها العامة أو تعمل على زيادتها. وينطبق هذا على معظم البلدان المصدرة للنفط وكذلك على بلدان مثل تونس وسوريا والمغرب.
- **تقوية النظم المالية:** ينبغي لكل البلدان أن تراقب أجهزتها المصرفية عن كثب، وأن تجري اختبارات لمدى القدرة على تحمل الضغوط، حسب مقتضى الحال، بغية تقدير احتياجات إعادة الرسملة ومعالجة مشكلات المؤسسات المالية المتعثرة حسب مقتضى الحال.
- **تيسير السياسة النقدية مع انخفاضات التضخم:** مع تراجع ضغوط التضخم، سوف يتاح المجال أمام بعض البلدان لمزيد من التيسير في السياسة النقدية لدعم الاستثمار والنمو.
- **تقوية شبكات الأمان الاجتماعي:** من الضروري في هذه الفترة التي يسودها التباطؤ الاقتصادي والبطالة المتزايدة أن يتم تركيز الموارد الحكومية ووضع السياسات الكفيلة بحماية الفقراء وشرائح المجتمع الأكثر عرضة للتأثر بالأزمة.

يرجى إرسال التعليقات على هذا المقال إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: [imfsurvey@imf.org](mailto:imfsurvey@imf.org)

هذا المقال مترجم من نشرة صندوق النقد الدولي (IMF Survey) التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني التالي: [www.imf.org/imfsurvey](http://www.imf.org/imfsurvey)